

فيم فيه على التحقيق وهذا عام في جميع المذاهب التي
 تقلد فيها الأئمة وجوابه ان ضابط المذهب
 التي تقلد فيها الأئمة خمسة اشياء الاساس لها
 الاحكام الشرعية الفروع الاجتهادية واسبابها
 وشروطها وموانعها والمحتملة للاسباب والشروط
 والموانع قال فقولنا الاحكام الشرعية اجتهاد
 من العقلية كالحساب والهندسة وغيرها وقولنا
 الفروعية احتراز من اصول الدين واصول الفقه
 فان الشرع طلب من العلم بما يجب له سبحانه وتعالى
 وما يستعمل عليه وما يجوز وطلب من العلم باصول
 الفقه لاستنباط احكام الشريعة كلها اصولية
 ولا تقلد فيها فافرننا بقولنا الفروعية المعلوم من
 الدين بالضرورة وقولنا واسبابها ان يردده نحو الزوال
 وبرؤية الهالك والائلاف بسبب الغنائم ونحو ذلك من
 المتفق عليه ومن المختلف فبما الضعفة الواحدة
 سبب التخرج عند مالك دون الشافعي ومن غير
 الربوبي في نحو مسألة مدعية ودرهم سبب الفساد
 عند مالك والشافعي خلافا لا في حنفية وحلول
 الجحاسة فيما دون العتقين مع عدم التنفيذ سبب
 للتجنيس عند الشافعي وفي حنفية دون مالك الى
 غير ذلك والشروط نحو حلول في الزكاة والطمهارة

المطلب من شري وافر زكاة في المذاهب والاصول الفقه

في الصلاة

في الصلاة من المجمع عليه والولي والشهر في النكاح
 من المختلف فيه والموانع كالخضوع للصلاة والصوم
 والحج والاعمال التكليف من المجمع عليه والحجاسة
 تمنع الصلاة من المختلف فيه وكذلك منع الدين
 الزكاة وقولنا والمحتملة للاسباب والشروط
 والموانع نريد ما نعتقد عليه الحكم من البيئات
 والاقتراء ونحو ذلك وهي ايضا انواع النوع
 الاول مجمع عليها نحو شاهدتين في الاول والبرية
 في الزنا والافرام في جميع ذلك اذا صدق من اهله في
 محله ولم يات بعدهم بغيره عن الاقرار والبر الثاني
 مجمع مختلف فيها نحو شاهد واحد وامين وشهادة
 الحسين في القتل والجراح والاقرار اذا تعقبه رجوع
 وشهادة النساء اذا اقتصر منهن على اثنتين فيما يقتضيه
 بهن الاطلاع عليه كعيوب الفرج والاستهلال ونحو
 ذلك واثبات القصاص بالقسامة فان الشافعي
 بمنعه ونحو ذلك في ذلك يثبت بها عند الحكم
 الاسباب نحو القتل والغشوط نحو الكفارة وعدم الموانع
 نحو الخلوع من الزواج ونحوه ونحوه كما تقلد العلماء
 في الاحكام واسبابها وشروطها وموانعها وكذلك
 تقلدوا في المحتملة لذلك كما تقدم في خمسة
 هي التي يقع التمسك فيها من الفروع للاسناد لها